

الفصل الرابع

جماعات الصفوة في العالم الثالث نظرية التبعية

مقدمة :

ظهر في مقابل الاتجاهين النظريين اللذين تعرضت لهما في الفصلين السابقين ، وكذلك في مقابل بعض الاتجاهات النظرية التي نوهت بها في الفصل الأول والتي يعتبر الاتجاهان السابقان امتدادا لها على مستوى دراسة مجتمعات العالم الثالث ، ظهر اتجاه ثالث يركز على علاقة التبعية التي تربط دول العالم الثالث بالعالم الرأسمالي المتقدم . ويفهم البناء الاجتماعي - السياسي هنا على أنه نتاج عملية التبعية هذه ، بل إن استمرار هذا البناء على نحو معين يتشكل من خلال تبعية هذا البناء . ورغم أن أنصار هذا الاتجاه يختلفون فيما بينهم على بعض التفاصيل ، إلا أن معظم كتاباتهم تدور حول هذا الموضوع الأساسي . وأحاول في هذا الفصل التعرف على الأسلوب الذي فهم به باحثون مثل فرانك Frank ووالشتين Wallerstein وسمير أمين وحزمة علوى Hamza Alavi - وهم من دعاة هذا الاتجاه ومؤسسيه - وغيرهم ، البناء الاجتماعي لمجتمعات العالم الثالث بصفة عامة ، والتدرج الاجتماعي والبناء السياسي وجماعات الصفوة بصفة خاصة ، وكيف وجهت المقولات النظرية التي تطورت من خلال تحليل علاقات التبعية البحوث الامبيريقية في المجتمعات الريفية في البلدان المتخلفة ، ونوعية القضايا التي أثارها هذه البحوث بدورها ، ومدى اختلافها عن القضايا التي أثارت في الفصلين السابقين . غير أن علينا قبل أن ندخل في هذه التفاصيل أن نتتبع في عجلة الأصول النظرية التي استقى منها أنصار هذا الاتجاه أطارهم المعرفي ، وسوف يلقي تتبع هذه الأصول الضوء على مصدر الخلاف حول بعض تفاصيل

الموضوع الاساسى المرتبط بفكرة التبعية . ويستهدف العرض الذى اقدمه هنا - كما هو الحال فى الفصول السابقة - الكشف عن مدى ملاءمة هذا الاتجاه النظرى لدراسة جماعات الصفوة فى المجتمع المصرى بعمامة ، وفى المجتمع الريفى منه على وجه الخصوص . ولهذا فان رؤية نقدية لهذا الاتجاه ، تكشف عن مدى صدقه الامبيريقى ومدى ملاءمته لدراسة البناء الاجتماعى السياسى ، سوف تظهر فى نهاية هذا الفصل . وبهذا فان هذا الفصل سوف يشتمل على العناصر التالية :

- اولاً : الجذور الفكرية لفكرة المجتمع التابع .
- ثانياً : القضايا الاساسية لنظرية التبعية .
- ثالثاً : البحوث الامبيريقية فى المجتمع الريفى .
- رابعاً : نقد نظرية التبعية .

اولاً : الجذور الفكرية لفكرة المجتمع التابع

يقال دائماً أن فكرة المجتمع التابع قد ظهرت كرد فعل للأزمة التى عانت منها النظرية الاقتصادية والاجتماعية الليبرالية . فقد ذهب البعض الى القول بأن أعمال جندر فرانك - وهو من اوائل الدعاة لهذه الفكرة - كانت استجابة لقصور النموذج النظرى الموجود والمتمثل فى أعمال والت رستو Rostow وغيره (١) . كما يؤكد آخرون على عقم نظرية التنمية التى سادت فى الخمسينيات من هذا القرن والتى ترتب على نقدها ظهور النموذج النظرى الذى يؤكد على أن العوامل التى كانت تعتبرها هذه النظرية عوامل ضرورية لتنمية مجتمعات العالم الثالث هى نفسها العوامل التى تتسبب فى تخلف هذه المجتمعات (٢) . وبناء على ذلك الاعتقاد اتجه البحث فى أصول فكرة المجتمع

(١) A. Foster-Carter, «From Rostow to Gunder Frank; Conflicting Paradigm in the Analysis of Under-development», WD, Vol. 4. No. 3. 1976. pp. 172-3.

(٢) I. Oxal et al (eds.), op. cit., Editors Introduction, p. 2.

التابع الى توضيح الأسلوب الذى تصدى به فرانك لتفنيد نظرية روستو وكذلك طريقة التفكير التقيدية التى كانت تسيطر لفترة طويلة على تفكير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية Economic Commission for Latin America والتى تبنت لوقت طويل نموذجا للتنمية يقوم على التوجيه الخارجى .

ومع التسليم بأهمية القول بأن فكرة المجتمع التابع قد ظهرت كرد فعل لتقليدية - وأزمة - نظرية التنمية القديمة ، أو بالأحرى النظرية التعددية - الوظيفية فى فهم بناء مجتمعات العالم الثالث ، فاذنى هنا أحاول تطوير الفكرة التى مؤداها أن هذه النظرية قد ظهرت أيضا كرد فعل لـ « أزمة » الماركسية فى فهم البناء الاجتماعى - السياسى لمجتمعات العالم الثالث . فمن المحقق أن الفكر الماركسى قد انصب أساسا على مجتمعات أوروبا الغربية فى القرن التاسع عشر ، ولم يهتم ماركس بمجتمعات العالم الثالث (أو مجتمعات خارج أوروبا فى وقته) الا بالقدر الذى يخدم نظريته عن الرأسمالية . وقد ترتب على ذلك أن تعددت تفسيرات الماركسية عندما حاول الماركسيون المحدثون وصف وتفسير التكوينات الاجتماعية التى تقع خارج نطاق العالم انرسمالى للتقدم (٢) . والذى حول المسألة برمتها الى « أزمة » للماركسية هو أن الثورة البرجوازية الديمقراطية التى اعتبرها ماركس شرطا موضوعيا للتحويل الرأسمالى ، لم تظهر - على الأقل بالشكل الذى حدده - فى أى من المجتمعات التى تقع خارج نطاق العالم الرأسمالى المتقدم . وقد ترتب على ذلك أن ظهر ضرب من التناقض بين النموذج النظرى للامبريالية الذى قدمه ماركس (وهو يقوم على تحول الانماط ما قبل الرأسمالية - وأهمها نمط الانتاج الآسيوى - الى أنماط رأسمالية من خلال التوسع الخارجى للنظام

(٢) قدم السيد الحسينى تحت ما أسماه « الاتجاه الماركسى الجديد » فى فهم مشكلات الدول النامية جانبا من هذه التفسيرات ، وقد اعتبر نظرية التبعية ذاتها أحد هذه التفسيرات الماركسية الجديدة ، انظر : السيد الحسينى ، ١٩٧٤ . ص ١١٨ وما بعدها .

الرأسمالي الأوربي) وبين الواقع الذى ظل متخلفا كما هو ولم يتحول الى
خطة رأسمالي متقدم (٤) . وربما يكون هذا التناقض هو الذى ساهم في نشعب
التفسيرات الماركسية لمشكلات التطور في العالم الثالث وتضخم هذه التفسيرات،
وهو أمر ساهم في تفاقم أزمة الماركسية في هذا الصدد . ومن قلب هذه
التفسيرات المتضاربة ظهرت فكرة المجتمع التابع ، ليست كمجرد تفسير
جديد لقولات قديمة ، وانما كنظرية تدعى العمرمية والشمولية كالماركسية
بنفسها . ونعرض فيما يلي - وباختصار - لبعض التفسيرات التى قدمها
الماركسيون لبعض مشكلات التطور الاقتصادى الاجتماعى في العالم الثالث،
والتي خلقت في تناقضها الداخلى الجو الذى هيا لظهور فكرة المجتمع التابع ،
ونظريته .

(١) طور لنين فكرة التوسع الامبريالى عند ماركس . وذهب في هذا
الصدد الى ان الامبريالية لا تمثل انعكاسا للتناقضات الداخلية
للرأسمالية فحسب ، وانما تمثل - خاصة في صورها المتقدمة -
محاولة مقصودة من جانب الرأسمالية للتوسع الاحتكارى الذى
يعتبر تصدير رأس المال الى الدول الفقيرة واستثماره فيها احد
دعائمه الأساسية (٥) . ولا يستهدف تصدير رأس المال الى
الدول الفقيرة استخدام فائضه في رفع مستويات المعيشة لدى
الجمهير بها ، وانما يستهدف تعظيم الربح عن طريق استثمار
رأس المال في البلدان الفقيرة التى تنخفض فيها أجور العمال

(٤) الملاحظ هنا - وعلى غير ما هو متوقع - ان نفس هذا التناقض هو
الذى خلق الأزمة داخل النظرية الليبرالية (الاقتصادية الاجتماعية) مع
اختلاف المسميات .

V.I. Lenin, Imperialism : The Highest Stage of Capitalism, Progress, Publishers, Moscow, 17th printing, 1976, p. 45.

وتمن المواد الخام والأرض (٦) . غير أن لينين قد وافق ماركس على القول بأن هذا التوسع الرأسمالي الخارجى يسهم فى تحول الانماط الانتاجية ما قبل الرأسمالية ، وان كان قد أكد أيضا على ما أطلق عليه الانتاج الداخلى لفائض القيمة *internal realization of surplus value* كمحرك للنمو الرأسمالى . وقد أخذ لينين على عاتقه توضيح عملية النمو الرأسمالى وفق هذا الأساس (الانتاج الداخلى لفائض القيمة) فى كتابه « نمو الرأسمالية فى روسيا » ، حيث ركز على نمو السوق الداخلية التى ترتبط بالانتاج السلعى ، وانفصال النشاط الصناعى عن النشاط الزراعى ، ونمو سكان المدن والبلدان ، وأهم من ذلك كله نمو سوق العمل المجاور (٧) . وفى ضوء هذه الآراء يتضح أن التحول الرأسمالى الذى يتم من خلال تفاعل عوامل خارجية وداخلية يعد شيئا مصيريا بالنسبة للبلدان غير الرأسمالية طالما أن الامبريالية الاحتكارية تمتد الى كل مكان من هذه البلدان .

(ب) غير أن الأمور لم تسر فى هذا الخط الذى صوره لينين فى الكثير من الأحيان . فقد بدت كثير من مجتمعات العالم الثالث وكأنها لا تمر بعملية تحول رأسمالى حقيقى . وقد دفع ذلك بعض المفكرين الى تطوير مفهوم نمط الانتاج الآسيوى فى صياغته الماركسية على أنه أكثر كفاءة فى تفسير نمط الاستغلال السائد فى هذه المجتمعات . ويعد فثفوجل Wittfogel من أشهر المروجين لهذا المفهوم ، وان كان قد استخدم معبرا عن نفس الفكرة مفهوم

Ibid., p. 60.

(٦)

V.I. Lenin, *Collected Works*, Vol. 3. *The Development of Capitalism in Russia*, Progress Publishers, Moscow, 1964., Chapter VIII.

(٧)

«الاستعباد الشرقى» Oriental despotism • لقد عارض فنتوجل
 لينين لرفضه لمفهوم نمط الانتاج الآسيوى على اعتبار أنه اختفى
 مع تطور الاشكال الرأسمالية • وحاول فنتوجل أن يعمم مفهوم
 نمط الانتاج الآسيوى • أو الاستعباد الشرقى على كل البلدان
 التى عرفت نظاما من نظم الرى أو ما أطلق عليه : المجتمعات
 الهيدروليكية Hydraulic Societies ، حيث تستلزم نظم الرى
 تحكما استبداديا ومركزيا للدولة (٨) •

ولكن الكثيرين من الماركسيين رفضوا محاولة فنتوجل على أنها تقدم
 صورة ثنائية للتاريخ يبدو فيها الغرب مجتمعا حرا والشرق مجتمعا مستعبدا،
 وعمر تحليل يفرض التفسير الهيجيلى لفلسفة التاريخ على الماركسية فرضا (٩) •
 غير أن ذلك لا يعنى أن الباحثين قد توقفوا عن استخدام مفهوم نمط الانتاج
 الآسيوى فى تحليل بناء مجتمعات العالم الثالث ، بل أن بعض المهتمين
 بقضية التبعية قد قدموا له صياغة جديدة على ما سنرى فيما بعد •

(ج) غير أن أهم المناقشات جميعا فى هذا المجال هى تلك المتعلقة
 بتقديم تفسيرات جديدة للتحول من الاقطاع الى الرأسمالية
 بالمفهوم الماركسى • وقد تركز الجدل هنا حول ما يسمى بالمحرك
 الأول First mover الذى يؤثر فى النظام الاقطاعى ويحوّله الى
 نمط رأسمالى • ورغم أن الجدل لذى أثير حول تحول النمط
 الاقطاعى وظهر النمط الرأسمالى قد انصب أساسا على تحول النمط

(٨) K. Wittfogel, *Oriental Despotism : A Comparative Study of Total Power*, Yale University Press, New Haven, 1957. p. 12.

(٩) B. Hindess and P. Hirst, *Pre-Capitalist Modes of Production*, RPK, London, 1975, p. 203.

الاقتصادى الأوربى ، الا أن أهميته تكمن فى تقديم تفسيرات متناقضة للرأسمالية تم تطبيق بعضها بشكل مباشر على مجتمعات العالم الثالث . ولقد دار الحوار بين رأيين مختلفين فى هذا الصدد . الأول قدمه موريس دوب **Dobb** - الذى اثار الحوار أساسا - ويذهب الى القول بأن نمط الانتاج الاقتصادى يتغير من الداخل كاستجابة لعدم كفاءته كنمط انتاج واستجابة لحاجة الطبقة الحاكمة الى مزيد من الفائض يدعوها الى فرض عبء أكبر على المنتج لا يستطيع ذلك الأخير أن يتحملة الا اذا تحول النمط الاقتصادى الى نمط آخر (١٠) . ويعنى ذلك أن تزايد الاستغلال الداخلى وتحول شكل امتصاص فائض القيمة هو المحرك الأساسى للرأسمالية . وفى مقابل هذا ظهر الرأى الثانى الذى قدمه بول سويزى **Paul Sweezy** الذى أكد على دور التجارة بعيدة المدى **Long-Distance trade** فى تحول النمط الاقتصادى . فقد أدت هذه التجارة الى دخول النمط الاقتصادى فى سلسلة من علاقات التبادل التجارى أدت بدورها الى دخول الانتاج السلمى ومن ثم تحوله الى نمط رأسمالى (١١) . وبناء على ذلك فإن المحرك الأول فى تحول النمط الاقتصادى فى نظر سويزى هو العلاقات الخارجية - وهى شكل من أشكال امتصاص فائض القيمة وتحويلها الى خارج المجتمع - وليس علاقات الاستغلال الداخلية .

Maurice Dobb, *Studies in the Development of Capitalism*, (١٠) quoted in *Ibid.*, p. 265.

Paul Sweezy et al., *The Transition From Feudalism to Capitalism*, NLB, London, 1976. p. 42. (١١)

ويضم هذا الكتاب سلسلة من المقالات كتبت كاستجابة لكتاب موريس دوب السابق الإشارة اليه وساهم فيها دوب نفسه .

ولقد طرحت المناظرة بين دوب وسويزي أفكارا حول تحول الأشكال ما قبل الرأسمالية في مجتمعات العالم الثالث . وكانت أهم هذه الأفكار الفكرة التى ترتبط بمصدر التغير الذى يطرأ على النمط الاقتصادى التقليدى ، هل هو تغيّر يأتى من الخارج أم أنه نتيجة عوامل داخلية ؟ . وأولا وقبل كل شئ، ما هو نمط الانتاج الذى يعتريه التغير ؟ وظهر حول هذه القضية الكثير من مظاهر الجدل والحوار ، ساهمت فى ظهور الحاجة الى صياغة جديدة تقدم حلا لهذه القضية مع ربطها بطول للقضايا التى أثارها مناقشات أخرى .

والواضح أن كل هذه الخطوط التى سار فيها تفكير الماركسيين لم تقدم حولا حاسمة للمشكلات التى أثارها بقدر ما أثارت من الاسئلة حول هذه المشكلات . وبصياغة أخرى ، فإنها لم تحل ما أطلقت عليه « أزمة » الماركسية فى التعامل مع مجتمعات العالم الثالث على مستوى التحليل النظرى . وهنا ظهرت الحاجة ماسة الى ربط كل هذه الافكار ببعضها فى نظرية واحدة تفسر التخلف فى مجتمعات العالم الثالث . ولقد جاءت الخطوة الاولى فى صياغة هذه النظرية من عالم الاقتصاد بول باران Paul Baran فى كتاب شهير نشر عام ١٩٥٧ (١٢) . ذهب باران الى القول بأن تاريخ تخلف مجتمعات العالم الثالث لا ينفصل عن تاريخ العالم المتقدم ، وأن تخلف هذا العالم هو نتيجة لنمو وتقدم أجزاء أخرى من العالم . فالتوسع الرأسمالى من أجل مزيد من الحصول على الفائض فى الخارج قد أدى - مع وجود تعاون من السلطات المحلية - الى ظهور نمط رأسمالى متخلف بدلا من أن يؤدي الى ظهور نمط رأسمالى متقدم . ذلك أن الفائض يتم نقله باستمرار الى مركز العالم الرأسمالى الأمر الذى يؤدي الى ازدهار هذا المركز فى مقابل تخلف وركود التوايح التى تدور فى فلكه (١٢) . ويتم نقل الفائض عن طريق

(١٢) P.A. Baran, *The Political Economy of Growth*, 1st published in 1957, Penguin Books, 1973.

(١٣) Ibid., pp. 215-277.

الطبقات التى تتلقى جزءا منه فى الداخل . فقد أشار باران الى أن الفائض « لا يذهب لكل طبقات المجتمع ، وإنما تستفيد منه طبقة التجار ، ومقرضو النقود ، والأوسطاء ، والشركات الاحتكارية ، والبنوك والمشروعات الأجنبية » (١٤) . وتكمن أهمية الصياغة التى قدمها باران فى أنها حلت بعض التناقضات القائمة بين الآراء التى قدمها ماركسيون بشأن العالم الثالث . من ذلك مثلا قضية الامبريالية وقضية التحول الرأسمالى . فقد أكدت صياغة باران أن الامبريالية لا يجب أن تؤدى بالضرورة الى نمو رأسمالى ، بل انها تؤدى الى ظهور أشكال متخلفة من الرأسمالية . ويترتب على وجهه النظر هذه - ضمنا على الأقل - أن المجتمعات المتخلفة لن تمر بنفس خط التطور الذى مرت به المجتمعات الرأسمالية ، ذلك أن تلك الأخيرة لم تترك هذه المجتمعات لتتصنع تاريخها الخاص بل فرضت عليها هذا التاريخ فرضا بحيث أصبح تخلفها هو ثمن تقدم هذه المجتمعات الرأسمالية . وبهذه الصياغة أصبح من الممكن تحليل البناء الاجتماعى - السياسى لمجتمعات العالم الثالث دون التمسك بحرفية الصياغة الماركسية ، ودون انقوع فى تناقضات بين آراء متضاربة .

وبصرف النظر عما إذا كان ظهور فكرة المجتمع التابع قد حلت أزمة الماركسية أم لا ، فإن الشيء المحقق أنها ظهرت كرد فعل لهذه الأزمة . والمحقق أيضا أن أنصار فكرة المجتمع التابع لم يحددوا عن هذا الموضوع الأساسى الذى صاغه بول باران ، وإن كانوا قد قدموا آراء متنوعة وقضايا فرعية كثيرة كمراحل التبعية ، وأنماط الانتاج التابعة والبناء الطبقي والسياسى للمجتمع التابع وغير ذلك من القضايا . وسوف أنتقل الآن مباشرة الى تحليل القضايا الأساسية فى نظرية التبعية .

(١٤) محمود الكردى ، **التخلف ومشكلات المجتمع المصرى** ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٦٤ .

ثانيا : القضايا الأساسية لنظرية التبعية :

يهدف الحديث عن القضايا الأساسية لنظرية التبعية إلى الكشف عن الأسلوب الذى عالجت به هذه النظرية المسائل الأساسية لبناء الاجتماعى كالبنىء الطبقي • والبنىء السياسى وجماعات الصفوة ، هذا فضلا عن انطلق العام فى فهم البنىء الاجتماعى ، وذلك على النحو التالى (١٥) :

(أ) التصور العام للبنىء الاجتماعى :

الخاصية الأساسية التى يتسم بها البنىء الاجتماعى فى مجتمعات العالم الثالث فى نظر انصار هذا الاتجاه النظرى أنه ببنىء متخلف تابع محكوم بنمط معين لتقسيم العمل الدولى • وقد ذهب فرانك فى تعصيد هذه القضية الى القول بأن تاريخ العالم ما هو الا تاريخ واحد ، ومن ثم فان التنمية وتختلف وجهان لعملة واحدة ، من حيث انهما من نتائج التوسع الرأسمالى الذى تغافل فى أعماق أكثر القطاعات انعزالا فى المجتمعات المتخلفة • ومن ثم فان ما نراه من نظم اجتماعية وسياسية وثقافية فى هذه المجتمعات - بدءا من أصغر وحداتها الاجتماعية فى الريف وحتى أعند هذه الوحدات فى المدن المتربوليتانية - ما هى الا نتائج للتطور التاريخى للنظام الرأسمالى (١٦) • فقد عمل هذا النظام طول تاريخه على استخلاص فائض القيمة من المجتمعات التى تقع خارج نطاقه ، ثم تملك هذا الفائض مع ترك بعضه لقلة قليلة من الافراد فى المجتمعات المتخلفة نفسها • فللرأسماليين يد طولى فى الوصول الى أبعد أجزاء العالم وأكثرها انعزالا حيث يتم استخلاص فائض القيمة من

(١٥) سوف يشتمل الحديث هنا على توضيح آراء انصار نظرية التبعية فى هذه القضايا ، وسوف يتم التركيز على اظهار أوجه الاختلاف بين هؤلاء الباحثين حول بعض تنويعات الموضوع الأساسى للتبعية •

A.G. Frank, *Latin America : Under-development or Re-* (١٦).
volution, Monthly Review Press, New York and London,
1969, p. 5.

الفلاحين وصغار الزراع والعمال ونقله الى مركز العالم الرأسمالى . ويؤدى ذلك الى تطور وتنمية الفلة التى تمتلك هذا الفائض ، وتختلف انكثرة التى تنتجه . ويترتب على ذلك ظهور ضرب من ضروب الاستقطاب بين المركز والتوابع بحيث يحدد المركز مصير كل صغيرة وكبيرة مما يحدث فى التوابع (١٧) . وتهدف المادة التاريخية والتحليل الكمى الذى يقدمه فرانك الى توضيح الشلل الذى يصيب التوابع ، وكيف أن هذا الشلل يبدأ فى الزوال فى الفترات التى تضعف فيها علاقة التوابع بالمركز ، كما يهدف الى توضيح جفور التوسع الرأسمالى وتثبيت مصالحه فى أمريكا اللاتينية - وهى المنطقة التى يهتم فرانك بدراساتها - والقنوات التى من خلالها يتم نقل فائض القيمة .

وبينما يهتم فرانك بتحليل بناء التوابع نجد أن الباحث الأمريكى والششتين Wallerstein يهتم بتحليل مركز النظام العالمى وتوضح كيف صاحب التوسع الرأسمالى زوال المجتمع الاقطاعى أو تحوله فى هذا المركز، الأمر الذى ترتب عليه ضرب من ضروب تقسيم العمل الاولى بحيث أصبح كل شىء فى التوابع يتحدد من خلال نظام عالمى . وعلاقة الاستقطاب التى توجد داخل هذا النظام العالمى ليست علاقة ثنائية بين المركز والتوابع وإنما علاقة ثلاثية بين المركز والتوابع وأشباه التوابع التى تمثل نقطة وسطى على متصل يربط بين التوابع والمركز (١٨) . ويتحدد لكل وحدة من هذه الوحدات وظيفة معينة فى تقسيم العمل الدولى ، وهو ذلك التقسيم الذى

A.G. Frank, *Capitalism and Under-development in Latin America*, Revised ed., MR, New York and London, 1974, pp. 102-103.

L. Wallerstein, *The Modern World System : Academic Press*, New York and London, 1974, pp. 102-103.

M.W.S. . وسوف أشير الى هذا الكتاب فيما بعد بالحروف .

نشأ منذ القرن السادس عشر ومع تحول النمط الاقطاعي في أوروبا الغربية الى نمط رأسمالي (١٩) واختلاف الشتين عن فرانك أيضاً في تمييزه بين النظام العالمي بوحده الثلاثية سالمة الذكر وبين الامبراطوريات العالمية World Empires والفرق بينهما أن النظام العالمي يقوم على تقسيم العمل الاقتصادي بينما تقوم الامبراطورية العالمية على أساس من السيطرة السياسية لجمع الخراج . ويعنى ظهور النظام العالمي التحلل التدريجي للامبراطوريات ، وتحولها الى توابع أو شبه توابع ودخلها كجزء من الاقتصاد العالمي الرأسمالي (٢٠) .

فالامبراطورية العثمانية التي ضمت تحت لوائها ذات يرم ما يعرف الآن بالشرق الأوسط قد تم ضمها الى النظام العالمي في الفترة ما بين ١٧٥٠-١٨٧٢ وأصبحت كمجتمعات منفصلة - وليست كامبراطورية - جزءاً من النظام العالمي ، الأمر الذي يؤدي الى تقلص الهيمنة السياسية للامبراطورية ، واختزال هيكل الامبراطورية الى مجرد مجتمعات تؤدي وظيفة داخل تنظيم اقتصادي عالمي (٢١) .

(١٩) ونقد أشار والشتين الى أن كل وحدة من هذه الوحدات تتميز بنمط انشائي معين يرتبط به نمط معين من أنماط تنظيم العمل . ففي المركز (غرب أوروبا) يسود النظام الرأسمالي وتنظيم العمل الحر ، أما في التوابع فيسود النمط العبودي والانتاج المحصولي للشرق يرتبط به تنظيم اجباري للعمل ، وفي أشباه التوابع يسود نظام الانتاج بالمشاركة مع وجود أشكال مختلطة من تنظيم العمل الحر والاجباري . انظر :

I. Wallerstein, *The Rise and The Future Demise of The World Capitalist System*, O.S.S.H. Vol. XVI., 1974, p. 401

وسوف أشير الى هذا المقال فيما بعد بالتحريف R.F.D.

M.W.S., pp. 15-16.

(٢٠)

I. Wallerstein, «The Ottoman Empire and the Capitalist (٢١)

World Economy : Some Questions for Research», Paper

presented to the 1st International Congress on the Social

and Economic History of Turkey, 1071-1920. Ankara,

July, 11-14, 1977. p. 2.

ولقد قبل سمير أمين قضية تنمية التخلف ، فكتابه « التراكم على الصعيد العالمي » (٢٢) كان يهدف أساسا الى نقد النظريات الثنائية في التنمية . فالتراكم على الصعيد العالمي يتم من خلال نقل الفائض من الدول الفقيرة الى الدول الغنية . فطالما دخل نمط الانتاج الرأسمالي في علاقة مع أنماط الانتاج ما قبل الرأسمالية تتحول تلك الأخيرة الى أنماط تابعة تنتج الفائض الذي يتم نقله الى المركز الرأسمالي ، ويترتب على ذلك مزيد من التخلف في التوابع ومزيد من التنمية في المركز . فقد كان يسود في المجتمعات ما قبل الرأسمالية - وخاصة الشرقية منها - تكوين اجتماعي يقوم على سيطرة نمط الانتاج الخراجي tributary (في نظر أمين لم يكن النمط الاقطاعي أو العبودي الا نمطا هامشيا في التكوينات قبل الرأسمالية) ولقد تم اخضاع هذا التكوين بعد التوسع الرأسمالي في القرن التاسع عشر ، وبدأت بينهما علاقة تبعية من نوع جديد . ولم يتحول النمط الخراجي الى نمط رأسمالي نقي وانما تحول الى نمط رأسمالي تابع (٢٢) . ولم يرجع أمين بداية التوسع الرأسمالي الى بداية القرن السادس عشر على ما ذهب فرانك ووالشتين ، وانما أرجعه الى القرن التاسع عشر حيث تم ضم الأنماط الخراجية والأنماط القائمة على التجارة بعيدة المدى ، تلك التي تحولت الى

S. Amin, *Accumulation on A World Scale*, Monthly Review (٢٢), Press, New York, London, 1974.

(٢٣) وفقا لفكرة النمو غير المتكافئ ، unequal development التي طرحها سمير أمين في أحد مؤلفاته ، فان نمط الانتاج الخراجي الذي ساد في مجتمعات الشرق كان نمطا مهيمنيا وكان يخضع الأنماط الأخرى الهامشية (الاقطاع والعبودية والتي كانت موجودة في أوروبا) لملكه وكانت تعد بمثابة توابع له ، ومع ظهور الرأسمالية وتوسعها بدأ هذا النمط المسيطر يتحول بدوره الى نمط تابع يدخل في نطاق النمط الرأسمالي الجديد ، انظر :

S. Amin, *The Unequal Development*, The Harvester Press, 1976. First published 1973, p. 295-7.

انماط تابعة - زراعية أساسا - تقوم على سيطرة كبار الملاك الذين تحولوا
مانتدريج الى طبقة رأسمالية تابعة (٢٤) .

ولقد أطلق باحث آخر على هذا النمط الانتاجي المتحول « نمط الانتاج
الاستعماري » وهو يشير الى نمط انتاجي يضم مجموعة من الانماط ما قبل
الرأسمالية والرأسمالية تعيش بجانب بعضها الآخر . وبعد غياب الاستعمار
مشكلته التقليدي يتحول نمط الانتاج الاستعماري الى ما أطلق عليه حمزة علوى
« نمط انتاج ما بعد الاستعمار » (٢٥) The Post-Colonial mode of Production
ولم يقدم علوى تعريفا متميزا لنمط الانتاج الاستعماري أو نمط انتاج ما بعد
الاستعمار ، ويبدو أنه لا يعدو أن يكون تسمية أخرى لما أطلق عليه فرانك
انباء التابع المتخلف أو ما أطلق عليه أمين البناء التابع .

وإذا كان البناء التابع المتخلف هو بناء رأسمالي بالضرورة ، فإن ذلك
يقوم على فهم جديد للرأسمالية بأنها علاقات السوق التبادلية التي يتم من
خلالها نقل الفائض من التوابع الى المركز ، وليست بالضرورة تحول العمل
المأجور الى سلعة على ما ذهب ماركس . فالمحقق أنه طالما أن الباحثين يؤكدون
مناعى وتباطؤ هذه الرأسمالية بالرأسمالية الأوروبية، فإن الرأسمالية بالنسبة لهم
لا تعنى وجود سوق للعمل المأجور طالما أن هذا السوق لم يوجد بالشكل الذي قررته
ماركس في أى من بلدان العالم الثالث . وهنا حاول هؤلاء الباحثون تطوير
تعريف للرأسمالية يغزوم على فكرة آدم سميث Smith عن علاقات السوق
والتي طورها سويسرى على ما رأينا في مكان سابق . وفي ضوء هذا نجد فرانك
يؤكد على علاقات السوق والتبادل وتداول السلع ورأس المال التي تؤدي

S. Amin, The Arab Nation : Nationalism and Class (٢٤)
Struggle. ZED Press, LTD, 1978, pp. 25-30.

H. Alavi, «India and The Colonial Mode of Prouction», (٢٥)
The Socialist Register, 1975, pp. 174-177.

كأها الى تراكم رأسمال في المركز على أنها العامل الحاسم في ظهور الرأسمالية .
 العامل الأول في ظهور نمط الانتاج الرأسمالي هو ادراك قيمة رأس المال في
 المركز ، وفرض علاقات تبادل مع التوابع لنقل رأس المال منها حيث يتم
 تراكمه في المركز (٢٦) . وإذا كانت هناك أنماط قبل رأسمالية أولا رأسمالية
 في مجتمعات أمريكا اللاتينية وفي دول أخرى من العالم الثالث ، فان ذلك
 لا يمنعنا من أن نصف هذه الانماط بأنها رأسمالية - تابعة - طالما أن قيمة
 الاستعمال use value تتحول الى قيمة تبادلية exchange value
 خلال عملية التبادل والتراكم (٢٧) .

وبنفس الطريقة يذهب والشتين الى القول بأن العمل المأجور ليس
 محكا كافيا لتعريف الرأسمالية . ذلك لأن النمط الرأسمالي السائد في النظام
 العالمي - وهي وحدة للتحويل لا تتجزأ - ما هو الا نمط يهدف الى الربح داخل
 سوق دولية . وحتى اذا كانت الانماط الانتاجية السائدة خارج مركز النظام
 العالمي ليست رأسمالية ، الا أن خضوعها لنظام السوق بعد أن تكاملت داخل
 النظام العالمي يجعلها أنماط رأسمالية (٢٨) . وتقترب وجهة نظر سمير أمين
 من وجهة نظر والشتين حيث أكد أن الرأسمالية تنمو من خلال طرفين لاثالث
 لهما : التحويل البروليتارى ، وتراكم رأس المال النقدي . غير أنه أكد - وهذا
 هو الخلاف بينه وبين زميله على ما يبدو - على ارتباط العنصرين في نمو
 الرأسمالية . فبرغم أن تراكم رأس المال قد ظهر في المجتمعات منذ القدم الا
 أنه لم يؤد الى التحويل الرأسمالي الا بعد أن ارتبط بنمو قوة العمل المأجور .
 فالعاملان - للتراكم النقدي والعمل المأجور - لا بد وأن يتواجدا جنبا الى جنب
 لكي يمكن الحديث عن نمط انتاجي رأسمالي (٢٩) .

A.G. Frank, *World Accumulation 1492-1789*, The Mac- (٢٦)
 millan Press, LTD, London, 1978, p. 250.

ibid., pp. 245-7. (٢٧)

R.F.D., pp. 399-400. (٢٨)

Amin, 1976, p. 31 (٢٩)

وإذا كان هذا الفهم للنمو الرأسمالى يستتزم تحليل البناء الاجتماعى فى التتابع من خلال علاقات خارجية مفروضة عليه فرضا ، فإنه كان على علماء نظرية التبعية مواجهة السؤال الاتى : كيف نستطيع أن نفسر العلاقات الداخلية للبناء الاجتماعى من خلال العلاقات الخارجية التى تفرض على هذا البناء ؟ ذهب فرانك فى هذا الصدد الى أن نظرية التبعية تهتم أساسا بالعلاقات الداخلية التى تضرب بحذورها فى كل الوحدات الاجتماعية المكونة للبناء التابع ، إلا أن هذه العلاقات لا يمكن أن تفهم إلا فى ضوء علاقات التبادل الخارجى وامتصاص فائض القيمة . وفى هذه الحالة يصبح التساؤل عن الخارجية والداخلية فى التفسير غير قابل للإجابة . فالمسألة لا تتعلق بهذا السؤال ، وإنما تتعلق بوحدة التحليل . فبدلا من تحليل وحدات منعزلة كالقرية ، والقبيلة والدولة يجب أن ينصب الاهتمام على النظام العالمى كوحدة للتحليل . فالقرية مثلا - أو أى من هذه الوحدات الأخرى - لا توجد بمعزل عن النظام العالمى وكل علاقاتها الداخلية - وبنائها الطبقي ونظامها السياسى - تتحدد من خلال هذا النظام العالمى (٣٠) . وبنفس الطريقة يتحدثان الشكتين عن عدم جوى تحليل أنساق صغيرة mini-Systems ، فمثل هذه الأنساق لم تعد موجودة - ويقصد هنا لم تعد منعزلة بذاتها - والأنسق الوحيد القائم الذى يجب أن يكون وحدة للتحليل هو النسق العالمى . وهو نسق يعرف بصورة واحدة لتقسيم العمل ، ولكنه يضم أنساقا ثقافية متعددة (٣١) . وفقا لهذا المنظور جاء تحليل البناء الداخلى للمجتمعات التابعة كما سيقضح فيما يلى .

(ب) التركيب الطبقي للمجتمع التابع

فى ضوء هذا المنطلق العام لفهم البناء الاجتماعى فى المجتمع التابع يحاول أنصار نظرية التبعية فهم التركيب الطبقي فى هذا المجتمع . وإذا كان البناء

Frank, 1978, p. 251.

(٣٠)

R.F.D., p. 690.

(٣١)

الاجتماعى فى المجتمع التابع لا يفهم الا فى ضوء علاقته بالنسق الراسمالي العالمى، فان التركيب الطبقي السائد فى هذا البناء يتشكل من خلال علاقة انتبعية هذه . ويظهر هنا اهتمام بدراسة الطبقة البرجوازية على أساس دورها فى استثمار التبعية والتخلف . ويتم الربط بينها وبين الطبقة البرجوازية العالمية او المتربوليتانية الموجودة فى المركز . غير أن هناك اشارات الى الطبقات العمالية فى التتابع على أساس أنها المنتج الأساسى للفائض الذى تتلقاه الطبقات البرجوازية سواء فى المركز أو التتابع . ولقد استطعت بناء على التفرقة بين الجماعات المستقبلية للفائض والجماعات المتلقية لهذا الفائض فى التتابع والمراكز أن أطور النموذج المثالى التالى المشتق من رؤية أنصار نظرية التبعية للتركيب المنطيقى داخل النسق العالمى .

التتابع

المركز

تخلف

تنمية

البرجوازية القومية وفروعها الريفية - الحضرية	البرجوازية العالمية	مستقبل الفائض
القوى المنتجة فى التتابع الفلاحون - البروليتاريا الحضرية العمال الصناعيون	الطبقة العاملة فى المركز	منتجو الفائض

ويكشف هذا الشكل عن أن البناء الطبقي فى المجتمعات التابعة لا يفهم الا فى ضوء نسق عالمى تقف فيه البرجوازية سواء فى المركز أو فى التتابع و موقف متناقض مع القوى المنتجة . وتستقبل كل من هاتين الطبقتين الفائض بنسب متفاوتة . أما القوى المنتجة فبرغم أنها تعاني من الحرمان هنا وهناك الا أن الطبقة العاملة فى المركز تعيش فى حالة أفضل من نظيرتها فى التتابع ، ذلك أن التنمية فى المركز تعود عليها بالكثير من الفوائد . وفى هذه الظروف

تظهر القوى المنتجة في التوابع (العمال والفلاحون) على أنها ضحية النسق برمته . ونعرض فيما يلي للتحليلات التي قدمها أنصار نظرية التبعية للتركيب الطبقي في المجتمعات التابعة والتي تقترب بدرجات متفاوتة من هذا النموذج المثالي .

اهتم فرانك في تحليلاته اهتماما خاصا بالبرجوازية القومية (أو المحلية) في علاقتها بالبرجوازية العالمية . ويكاد ينظر الى البرجوازية وكأنها طبقة واحدة تمتد من نيويورك الى أشد المزارع أو القرى انعزالا (٣٢) . أما الطبقات الأخرى فهي ضحية هذه الطبقة ، بل أن هذه الجماعات الخاضعة من صنع الطبقة البرجوازية . وتمثل القطاعات العريضة للفلاحين البروليتاريا الحقيقية التي تتحمل العبء الأكبر في تقسيم العمل العالمي . ولقد أنتجت عملية التخلف ثلاث جماعات أخرى بجانب بروليتاريا الفلاحين هي : البروليتاريا الحضرية والطبقة العاملة والعمال قوى الياقة البيضاء (٣٣) . ولم يقدم فرانك تحليلا مفصلا لهذه الجماعات وذلك لفرط اهتمامه بتحليل طبقة البرجوازية التابعة . وتوجد هذه البرجوازية في الريف في شكل برجوازية زراعية من كبار الملاك وفي المدينة في شكل برجوازية تجارية وصناعية وكمبرادورية . والبرجوازية التابعة ليست برجوازية حقيقية بحيث يمكن أن تقوم بدور في التنمية الاقتصادية وفي الثورة الديمقراطية السياسية كما فعلت نظيرتها في الغرب . وإنما هي برجوازية تابعة تقوم بدور أساسي في تدعيم حطة التبعية والتخلف . ووصف فرانك هذه البرجوازية بأنها برجوازية رثة *Lumpen-bourgeoisie* والسياسة التي تنتجها هذه البرجوازية الرثة لا تنتج الا تنمية رثة *Lumpen-development* وهذه

A.G. Frank, 1969, p. 359.

(٣٢)

Ibid., p. 356-7.

(٣٣)

التنمية الرثة ما هي الا حالة من التخلف الفقير الذى تسلبه التجارة الخارجية
أى ميزة للتنمية الحقيقية (٢٤) •

ولقد أشار والشقين الى فكرة الشرائح المتباينة Layers within layers
فالنسق العالمى يتكون من شرائح تكبر كل واحدة منها الأخرى
وتحتويها ، فلدنيا المركز والتوايح ، وداخل كل لدنيا الدول المختلفة التى
تنتمى الى أى منهما ، وفى الدول هناك التباين بين الاقاليم ، وبين الطبقات،
وبين الريف والمدينة (٢٥) • ويتغير البناء الطبقي داخل المجتمعات التابعة
مع التغير الدينامى للنسق العالمى • فمع تكامل هذه المجتمعات مع النظام
العالمى يبدأ التركيب الطبقي فيها فى التغير فتختفى طبقات كالعبيد والاقنان ،
وتظهر طبقات جديدة كالعمال والبرجوازية بشقيها الزراعى والتجارى • ومع
نمو النسق العالمى ينمو تحكم البرجوازية العالمية فى هذا النسق وسيطرتها
على البرجوازية المحلية (٢٦) • ولا شك أن البرجوازية القومية والمحلية فى
التوايح تمثل امتدادا للبرجوازية العالمية وأداة لتنفيذ سياستها • وهى تهيه
من الظروف السياسية والاجتماعية ما يجعل المجتمع يستمر داخل النسق
العالمى ، ويبطل ملتزما بأداء الوظيفة المنوطة به كتابع أو شبه تابع داخل
هذا النسق •

وركز أمين أيضا على تركيب هذه البرجوازية التابعة وأشار إلى ثلاثة
أقسام منها : البرجوازية الزراعية وتوجد فى الريف ، والبرجوازية التجارية

A.G. Frank, Lumpenbourgeoisie and lupen-development (٢٤)

Dependence, class and Politics in Latin America, Monthly

Review Press, London, 1972. p. 5

M.W.S., p. 220. (٢٥)

I. Wallerstein, «Peripheral Structure and Contemporary (٢٦)

World Crisis», Theory and Society, Vol. 3, No. 4, 1976,

p. 465.

وتتركز أساسا في المدن ، ثم البرجوازية البيروقراطية • وتشكل هذه البرجوازية التابعة مع برجوازية المركز برجوازية واحدة عالمية • وبنفس الطريقة فإن البروليتاريا في التوابع والبروليتاريا في المركز تشكلان سويا بروليتاريا عالمية • غير أن الحرمان الذي تعاني منه البروليتاريا في التوابع أكبر بكثير من الحرمان الذي تعاني منه نظيرتها في المركز الرأسمالي ، ذلك أن العبء الاستغلالي الواقع عليها عبء ثقيل • وتضم البروليتاريا التابعة العمال المأجورين ، وجماهير الفلاحين الذين فزعت عنهم ملكياتهم وتحولوا إلى بروليتاريا من خلال التكامل مع النظام العالمي ، والجماهير الغفيرة المتزايدة وسط (٢٨) •

ويؤكد حمزة علوى وجود جناحين للبرجوازية التابعة : البرجوازية الكومبرادورية التي تساهم في نقل الفائض إلى الخارج ، وكبار الملاك من الاقطاعيين الذين ينافسون هذه الطبقة على الفائض • ومع تحول نمط الانتاج الاستعماري إلى نمط انتاج ما بعد الاستعمار تتحول الطبقة الكومبرادورية إلى طبقة برجوازية ، وتنقل إلى حد كبير طبقة الاقطاعيين بحيث تصبح شريحة في هذه الطبقة البرجوازية الناشئة • ففي هذه الحالة يتحول اقطاعيو الريف إلى مزارعين رأسماليين يستخدمون العمال الزراعيين والزراع بالمشاركة في زراعة أرضهم • وتظهر بين هاتين الطبقتين (أعنى الشق الزراعي للبرجوازية وطبقة الفلاحين المعدمين) طبقة من صغار الملاك تحتل مركزا وسطا • (٢٨) •

وهكذا أدى التوسع الرأسمالي إلى ظهور الطبقات البرجوازية في المدن وفي المجتمعات الريفية التي أصبحت تؤدي الآن دورا في تقسيم العمل العالمي •

S. Amin, 1974, p. 26.

(٢٧)

H. Alavi, «Peasants and Revolution», *Socialist Register*, (٢٨) 1965, p. 244.

ولقد استلزم هذا أن يتحول شكل استغلال الأرض لكي تنتج انتاج السلع التجارية بدلا من الانتاج المعيشي . كما استلزم أيضا أن تظهر سلاسل من الطبقات البرجوازية التي تربط مركز العالم بنابعد قرية وأشدّها انعزالا ، وإذا كانت هذه البرجوازية تميل الى انتهاج سياسات للإصلاح أو غير ذلك ، فإن هذه السياسات لا تؤدي الى تنمية أو تقدم للدول التابعة ، وإنما تؤدي الى مزيد من التخلف . فسياسة الإصلاح الزراعي على سبيل المثال - وعلى ما ذهب فرانك - لا تؤدي الى ضعف الاحتكار الذي تمارسه البرجوازية والبرجوازية الصغيرة على الأرض ، ومن ثم فإنها تؤدي الى تدعيم حلقة 'التخلف القائمة' (٣٩) .

(ج) البناء السياسي وجماعات الصفوة :

تتشكل أجهزة الدولة والممارسة السياسية على المستويات القومية والمحلية وكذلك الجماعات التي تسيطر على أجهزة الدولة والممارسة السياسية من خلال وضع المجتمع التابع داخل النسق العالمي . وفي ظروف التبعية لا تصبح وظيفة النسق السياسي تحقيق تنمية قومية ، وإنما تدعيم علاقة التبعية القائمة . وتتسم القوة السياسية في المجتمع التابع بأنها مركزة في أيدي فئة قليلة ، وذلك بسبب ارتباطها المباشر بالتحكم الاقتصادي . فمع كل خطوة يخطوها المجتمع التابع في طريق التبعية - التخلف يميل تنظيمه الاقتصادي الاجتماعي نحو تركيز القوة الاقتصادية والسياسية والهيبة الاجتماعية الى الحد الذي تبدو فيه كل هذه العناصر وكأنها تقوم على الاحتكار (٤٠) . ولا شك أن هذا الاحتكار يأتي من جانب الطبقة البرجوازية التابعة التي تفرز بدورها الصفوة السياسية التابعة التي تحتكر مصادر القوة السياسية . والمحقق أن أنصار نظرية التبعية لا يميلون الى استخدام مفهوم الصفوة - وإن كان المفهوم قد ظهر في بعض الدراسات الامبيريقية

A.G. Frank, 1969, p. 269.

(٣٩)

Ibid, pp. 242-243.

(٤٠)

لثنتى أجريت على مجتمعات ريفية انطلاقاً من نظرية التبعية . ومع ذلك فإن الصياغات النظرية التى قدمها بعض أنصار نظرية التبعية عن الدولة والنظام السياسى تشير ضمناً الى اعتبار الجماعة المسيطرة على الجهاز السياسى جماعة صفوة .

ويظهر ذلك فى وصف فرانك لاحتكار القوة السياسية أو تركزها الذى أشرت اليه منذ قليل . ونجده أيضاً يصف الفئة التى تتحكم فى القوة السياسية وفى مصير الأمة بأسرها بأنها أوليجاركية برجوازية (٤١) *bougeois oligarchy* واستخدام كلمة الأليجاركية هنا يوحي بأن هذه الفئة هى صفوة أكثر منها طبقة حاكمة . وإذا كان فرانك قد أكد أن البرجوازية التابعة ليست برجوازية حقيقية من حيث أن وجودها لا يؤدى الى حدوث ثورة برجوازية على المستوى الاقتصادى ، وثورة ديمقراطية على المستوى السياسى ، فإن ذلك يوحي بأن الفئة الحاكمة من هذه الطبقة ليست طبقة حاكمة ، وإنما هى صفوة . ويتضح ذلك بجلاء من أسلوب ممارستها السياسية . فهى تستخدم تكتيكات متنوعة حسبما تمليه عليها ظروف التبعية . وتتراوح هذه التكتيكات بين الأساليب القانونية البرلمانية وبين الانقلابات العسكرية أو الدعوة الى الحركة القومية أو احداث تحالف زائف مع العمال . وقد كتب فرانك فى هذا الصدد يقول :

« لا تتحرك أمريكا اللاتينية ، كما كان يعتقد على نطاق واسع ، نحو جناح اليسار ، وإنما تتحرك نحو اليمين . والبرجوازية هى التى تهندس هذا التحرك من خلال القنوات البرلمانية القانونية عندما تستطيع الى ذلك سبيلاً ومن خلال الانقلابات العسكرية عندما يكون حدوثها ضرورة حتمية » (٤٢) .

Ibid., p. 359.

(٤١)

Ibid., p. 359.

(٤٢)

وتتضمن صياغة فرائك هنا مجموعة من العناصر أولها أن القوة السياسية لا تنفصل في المجتمعات التابعة عن الجوانب الاقتصادية ، وثانيها أن القوة السياسية تتركز في أيدي فئة قليلة وهي ذات طابع أوليغاركي ، وثالثها أن الممارسة السياسية محكومة بتقسيم العمل الدولي ، وهي تتغير وفقا لظروف النسق العالمى ومتطلبات البناء التابع ، وكل ذلك يسهم في تدعيم حلقة التخلف في هذه البلدان • وإذا كانت التبعية تمتد الى أبعد القرى وأشدّها انعزالا فإن معنى هذا أن الصفوة في المجتمعات الريفية سوف تتكون من البرجوازية الزراعية التي تحتكر الأرض وتجارة السلع الزراعية •

وليس من الضروري - في نظر سمير أمين - أن تكون الفئة المسيطرة على أجهزة الدولة من البرجوازية بل أن تلك الأخيرة تحاول أن ترتبط معها بروابط أهمها الروابط الأسرية كما أنها تشترك معها في بعض الخصائص مثل الفساد السياسى والاقتصادى • غير أن البرجوازية التابعة تنجح في بعض الأحيان في التغلغل في أجهزة الدولة بحيث نجد أن تلك الأخيرة تسيطر عليها الشريحة العليا من البيروقراطيين في تحالف قوى مع الأوليغاركية الزراعية في الريف سواء تخالف مفتوح ومباشر أو من خلال طبقة وسيطة هي الطبقة الكمبرادورية (٤٣) • ولم يول والشتين أهمية لتحليل البناء السياسى في التوابع وإنما اكتفى بأن قارن بين ثلاثة مستويات للدول في النسق العالمى : الدولة القوية في المركز ، والدولة الضعيفة في التوابع ، والدول متوسطة القوة في أشباه التوابع • كما أشار أيضا الى تغير العلاقة بين هذه الأنماط الثلاثة بتغير المراحل التي مربها النسق العالمى (٤٤) •

ويبدو أن ثلاثى نظرية التبعية لم يقدموا تحليلا كافيا للبناء السياسى

Amin, 1976, p. 342.

(٤٣)

N.W.S., p. 136.

(٤٤)

في التوابع ، غير أن افكارهم قدمت رؤية بنيت عليها مجموعة من الآراء في الدولة التابعة والصفوة التابعة .

جاءت الخطوة الأولى في تطوير نظرية التبعية في تحليلها للجانب السياسي في المجتمع التابع من حمزه علوى الذى كتب مقالا ممتازا عن « الدولة في مجتمعات ما بعد الاستعمار » (٤٥) . ذهب علوى الى القول بأن البرجوازية الثربوليتانية الموجودة في قلب العالم عليها أن تخلق في التوابع جهازا للدولة بحيث تستطيع الدولة من خلاله أن تفرض سيطرتها على كل الطبقات الاجتماعية الموجودة في المجتمع . وبناء على هذا فإن هذه التوابع طورت موقفا خاصا بها تفوقت فيه - أو تضخمت - الأجهزة السياسية والبناء الفوضى بصفة عامة على الأبنية الاقتصادية التحتية . ذلك أن البناء التحتية الذى يقوم عليه هذا البناء الفوقى لا يقع في المجتمع التابع ، وإنما يقع في مركز العالم الرأسمالى المتقدم . ويتزقب على هذا أن تلعب الدولة في المجتمع التابع دورا مغايرا عن نظيرتها في المجتمعات الثربوليتانية . ويتغير هذا الدور بتغير طابع العلاقة التى تحكم المركز بالتوابع . فقد كان الدور المنوط بالدولة في الفترة الاستعمارية هو اخضاع الطبقات المحلية لما يفرضه علاقة التبعية الاستعمارية . أما بعد الاستقلال وفي ظروف تبعية ما بعد الاستعمار ، أصبحت الدولة تعمل بمثابة وسيط بين البرجوازية العالمية ، والبرجوازية المحلية القومية وملوك الأرض أو الطبقات التى تملك الأرض The landed classes فالدولة هنا ليست أداة في يد طبقة واحدة ، وإنما تمثل هيكلا مستقلا يقوم بدور المصالحة والوساطة بين الطبقات صاحبة المصالح المختلفة سواء في المركز أو في المجتمع التابع ، وهى تعمل بالنيابة عنهم جميعا في حفظ النظام العام الذى يحمى مصالح هذه الطبقات وهى المصالح المرتبطة بالملكية

H. Alavi, «The State in Porst-Colonial Societies», Pakis- (٤٥)
tan and Bangladesh», N.L.R., No. 74, 1972.

الخاصة وسيطرة النمط الرأسمالى • وتقوم الدولة بجانب دور الوساطة بدور اقتصادى بدعى تنمية الاقتصاد القومى • وتتكون الدولة فى هذه الظروف من أوليجاركية عسكرية - بيروقراطية • وتوحى كلمة أوليجاركية هنا بأن هذه الجماعة تمثل صفوة تسيطر على السلطة السياسية والعسكرية ، وتعتمد على الأحزاب السياسية فى اكتساب شرعية سياسية لدى الجماهير وفى اختصاص غضبها والتعريف على مظاهر معاناتها •

ولقد طور جون سول John Saul وجهة نظر حمزة علوى عندما أكد على الدور الأيديولوجى للدولة بجانب دورها السياسى الاقتصادى • فالقوة التى ظهرت فى مجتمعات ما بعد الاستعمار ظهرت وكأنها كيان مصطنع Artificial وكان عليها أن تخلق لنفسها إطارا أيديولوجيا يخلق لها وضعاً مهيماً • وهى بذلك لا تلعب دور وساطة وإنما تخضع البناء التابع سواء أكان رأسمالياً أو غير رأسمالى لمتطلبات الرأسمالية العالمية (٤١) •

على أن سرل لم ينجح على ما يبدو فى تخطى صياغة علوى طالما أن دور الوساطة الذى أكد عليه علوى ينتهى الى إخضاع البناء القائم لمتطلبات النظام العالمى وهو ما أكد عليه سول • هذا وقد تعرض كل من علوى وسول للنقد من جانب زايتمان Ziemann ولانزendorfer اللذين ذهبا الى القول بأن علوى وسول قد نجحا فى وصف جهاز الدولة غير أنهما فشلوا فى تفسير وجوده على هذا النحو • فلم يربطاً بينه وبين البناء الاجتماعى القائم ، كما أنهما لم يوضحا دور الدولة فى استمرار المجتمع • وفى مقابل ذلك يؤكد هذان الباحثان على ضرورة الاهتمام بتحليل البناء الاجتماعى الاقتصادى للمجتمعات التابعة ، فإذا ما تم ذلك تفهم الدولة على أنها مؤسسة انتاج اقتصادية تربط السوق العالمية بالاقتصاد القومى ، وتؤمن الاستثمار الاقتصادى

(٤٦) J. Saul, «The State in Post-Colonial Societies», Socialist Register, 1974, p. 351.

والاجتماعى فى الداخل • فعلى المستوى الاقتصادى تعمل الدولة على المحافظة على اللاتجانس البنائى القائم الذى يسم المجتمعات التابعة (المقصود هنا وجود أشكال انتاج متجاوزة) ، أما على المستوى السياسى فانها تعمل على استمرار البناء الطبقي غير المستقر • وهى تعمل كوسيط لحل المشكلات السياسية بين جهاز الدولة والطبقات المختلفة • وفى ضوء هذه الظروف فان الدولة فى المجتمعات التابعة تنقسم بالكثير من السمات الخاصة أهمها الضعف وعدم الاستقرار وفقدان الشرعية وتضخم جهازها البيروقراطى (٤٧) •

ومهما يكن من اختلاف هذه الصياغات الا أنها تجمع على مجموعة من العناصر الأساسية :

١ - الارتباط الوثيق بين شكل التنظيم الاجتماعى - الاقتصادى والبناء السياسى فى المجتمع التابع ، وارتباط كل هذا بالنطاق العالمى •

٢ - الدور الذى تلعبه البرجوازية التابعة فى توجيه النظام السياسى لخدمة مصالحها واستمرار علاقة التبعية •

٣ - التسلسل فى تبعية الأبنية فى مختلف المستويات المكونة للنظام العالمى • فالقرية والقبيلة يتبعان المجتمع التابع الذى يتبع بدوره النظام العالمى • ويتربط على ذلك أن تتشابه الأبنية السياسية فى المستويات المختلفة داخل المجتمع التابع ويصبح الفرق بينها محصورا فى درجة التنظيم ومركز الثقل وليس فى نوعية البناء ذاته •

٤ - أن ظروف التبعية لا تهيب الجو لنظام ديمقراطى تستطيع فيه الجماعات المختلفة أن تمارس القوة ، وأن تلعب أدوارا مختلفة فى النطاق

W. Ziemann and M. Lanzendorfer, «The State in Peripheral Societies», *Socialist Register*, 1977, pp. 147-165. (٤٧)

السياسي • فالقوة تتركز في أيدي أوليغاركية عسكرية - بيروقراطية على النطاق القومي ، وفي أيدي أوليغاركية زراعية على النطاق المحلي • وفي هذه الظروف لا تستخدم الديمقراطية الا بالقدر الذي يسمح باستمرار علاقات التبعية والتخلف •

ويتحول الاهتمام الآن الى معرفة مدى انعكاس كل هذه الآراء النظرية على البحوث الامبيريقية التي أجريت في مجتمعات ريفية في العالم الثالث بصفة عامة وفي مصر بصفة خاصة •

ثالثا : البحوث الامبيريقية في المجتمعات الريفية

تعد نظرية التبعية من النظريات التي يهتم أصحابها بتقديم تدعيم امبيريقى لكل الآراء النظرية التي يقدمونها • فدراسات فرانك ووالشتين وأمين مليئة بالتحليلات التاريخية والبيانات الاحصائية التي تدعم الآراء النظرية التي قدموها • غير أنها بيانات امبيريقية عامة لا تركز على مجتمع بعينه • ونجد في نفس الوقت أن بعض من ساهموا بآراء نظرية في نظرية التبعية قد دعموا آراءهم من خلال الرجوع الى مجتمعات بعينها • ومن ذلك مثلا حمزة علوي الذي كان يؤيد آراءه ببيانات مستقاة من الهند وباكستان وبنجلاديش ، بل انه اهتم في إحدى دراساته بالمجتمعات الريفية على ما سنرى فيما بعد •

غير أن الشهرة التي حظيت بها نظرية التبعية في السنوات الأخيرة قد دفعت الكثير من الباحثين الى اختبارها في مجتمعات محلية ريفية او في دراسة تاريخ مجتمع معين مع توضيح تطور المجتمع الريفي وبنائه الاجتماعي في هذا السياق التاريخي • ولقد اهتمت هذه الدراسات في المحل الأول بدراسة تكامل المجتمعات الريفية مع المجتمع الرأسمالي العالمي وما ترتب على ذلك من تغير في بنائها الطبقي وتنظيمها السياسي • وقبل أن نعرض لنماذج من هذه الدراسات يجدر بنا أن نشير الى أن الدراسات الامبيريقية هنا تتميز

بطابع خاص ، ذلك لانها تعتمد اساسا على تحليل البيانات التاريخية والبيانات الكمية المتاحة دون الاهتمام كثيرا بتقنيات البحث القائمة على تصميم الاستبيانات والمقابلات وغيرها . وهذا امر ضرورى تفرضه طبيعة التحليل وطابع نظرية التبعية ذاتها التى تقرر بأن تاريخ التخلّف هو تاريخ التنمية الامر الذى يفرض على الباحثين غناء التحليل التاريخى .

يعتبر حمزة علوى - وهو أحد من ساهموا فى نظرية التبعية - من أوائل الذين اهتموا بتطبيق اطاره النظرى على المجتمعات الريفية . وقد ظهر ذلك فى دراسة نشرت عام ١٩٧٣ (٤٨) . تتميز المجتمعات الريفية - عند علوى - بأنها مجتمعات تم احتواؤها من الناحية الاقتصادية والسياسية داخل المجتمعات الكبرى ، ومن ثم فان تحليل البناء الاجتماعى للمجتمع الريفى لابد وأن يرتبط بالكيان الأكبر للمجتمع ، طالما أن الاحتواء الخارجى هو الذى يحدد الشكل القانونى لعلاقات الملكية التى يقوم عليها التباين الداخلى فى المجتمع الريفى . كما أنه يفرض القانون والنظام الذى يتم من خلالهما تنظيم المعاملات الخاصة بالسلع والملكية والعلاقات بين الافراد والجماعات ، وعلاقة المجتمع الريفى بالمجتمعات الأخرى التى تقع خارج نطاقه .

ويذهب علوى - بناء على ذلك - الى أن الممارسة السياسية فى المجتمع الريفى يجب أن تفهم فى ضوء البناء الاجتماعى ككل بدلا من الحديث عن جزئية محددة منعزلة من البناء الاجتماعى . ويقرر علوى - من خلال بيانات امبيريقية مستقاة من قرى البنجاب - الى أن البناء الاقتصادى ونمط التحالفات الاقتصادية داخل القرى وكذلك البناء السياسى تتحدد كلها من خلال توزيع ملكية الأرض ونمط استغلالها . فالأرض سلعة تباع وينظم القانون الباكستانى عملية البيع والشراء ، الامر الذى يشير الى عملية التدخل الخارجى فى نطاق.

H. Alavi, «Peasant Classes and Primordial Loyalties», (٤٨)
J.P.S., Vol. 1, No. L, 1973.

المجتمع الريفي • ويمتلك ٥ ٪ من سكان قرى البنجاب حوالي ٧٠ ٪ من مساحة الأرض وهم يزرعونها بالمشاركة أو بأنفسهم • ويتحكم كبار الملاك في النظام السياسي والإداري في القرى ، وهم ينصبون من أنفسهم وسطاء بين أبناء القرية والحكومة ، ويقيمون روابط وثيقة مع موظفي الحكومة تمكنهم من تعضيد دورهم ، هذا فضلا عن اتصالهم مع الأحزاب السياسية والحركات السياسية الحضرية •

وتظهر داخل قرى البنجاب ، أشكال من التحالفات الرأسية (التي تقوم على اللامساواة) والأفقية (التي تقوم على المساواة) ، وهى علاقات تحكمها أساسا أوجه ألتباين في درجة التحكم الاقتصادي ، كما يحكمها وضع المجتمع الريفي داخل نطاق مجتمعي عام برغم ما يصنع عليها من صبغة قرابية • وإذا كانت توجد بالقرى بعض الصراعات بين الزمر المختلفة ، فإن هذه الصراعات لا تلغى الصراع الطبقي • كما أن وجود الولاءات الأولية كالتقاربة - والتي تسبق في وجودها الولاءات الطبقية - لا يلغى وجود الولاءات الطبقية ، بل أن الولاءات الأولية تعمل بمثابة حلقة اتصال بين العمليات السياسية المعقدة التي تظهر الولاء الطبقي وتجاوزه •

وربما يكرن المجتمع التفرانسي في أفريقيا أكثر المجتمعات التي شهدت تحليلات امبيريقية انطلاقا من نظرية التبعية • فقد ظهرت منذ بداية عقد السبعينات من هذا القرن مجموعة من الدراسات تهتم بالبناء الطبقي في المجتمعات الريفية وتأثير هذا البناء على تشكل النظام السياسي في هذه المجتمعات ، وأولا وقبل كل شئ تكامل المجتمع الريفي مع متطلبات النظام الرأسمالي العالمي • ونعرض فيما يلي لاثنتين من الدراسات التي أجريت في هذه الفترة علي ريف تنزانيا •

نشرت الدراسة الأولى عام ١٩٧٠ واستهدفت الكشف عن علاقات القوة في مجتمع ريفي محلي ، تلك العلاقات التي تؤدي في النهاية الى تدعيم

عملية التخلف (٤٩) . وتنطلق الدراسة من الافتراض الأساسى فى نظرية التبعية ، حيث يذهب الباحثان الى القول بأنه فى المجتمعات التى تستغل فيها الموارد لتخدم بشكل اولى مصلحة القوى الرأسمالية الكبرى ، والتى يتشكل فيها البناء التحتى بشكل يتوافق مع الحاجات الاستعمارية ، فى هذه المجتمعات تحاول الصفوة أن تنظم علاقات القوة بشكل يخدم كل هذه الأوضاع وبحيث يودى فى النهاية الى مزيد من التخلف . ولقد تحقق الباحثان من هذا الافتراض من خلال دراسة امبيريقية على احدى القرى . يفتنظم الاقتصاد فى هذه القرية حول زراعة البن وتجارته وتصديره . ويوجد بالقرية صفوة تسيطر على القرارات السياسية ، وهى تلعب الأدوار الأساسية فى انسيق السياسى المحلى والاقتصاد المحلى ، سواء الانتاج التعاونى أو الانتاج التجارى الخاص . فالمسيطرون على الاقتصاد المحلى من كبار الملاك والتجار هم أنفسهم الاشخاص الذين يسيطرون على النظام السياسى والقرارات السياسية . ولدى هذه الصفوة القدرة على تجديد نفسها باستمرار من خلال ضمان تعليم اولادها . كما أنها تلعب دورا جوهريا على النطاق القومى الذى تتغلغل فى بنائه السياسى . ولا يودى النسق السياسى واسلوب تنظيمه على المستوى المحلى - وبناء على هذه الظروف - الى أى تغير جوهرى يودى الى تنمية حقيقية . فالصفوة المسيطرة ترتبط مصالحها باستمرار بعلاقة التخلف والتبعية القائمة .

أما الدراسة الثانية فقد نشرت عام ١٩٧٨ وتهتم بالتباين الاجتماعى والتكوين الطبقي فى ريف تنزانيا (٥٠) . ومن الموضوعات التى توليها هذه

Joel Samoff and Rachel Samoff, «The Local Politics of (٤٩) Underdevelopment», *Politics and Society*, Vol. 6, No. 4, 1970. pp. 397-432.

P. Raikes, «Rural Differentiation and Class Formation (٥٠) in Tanzania», *J.P.S.*, Vol. 5. No. 3, April, 1978.

الدراسة أهمية خاصة تأثير الارتباط بالنسق الرأسمالي العالمى على التباين البنائى داخل المجتمع الريفى . وكان من أهم مظاهر هذا التباين ظهور طبقة من أغنياء الفلاحين أو المزارعين الرأسماليين كما يسميهم الباحث الذين يسيطرون على ملكية الأرض ، وظهور العلاقات القانونية التى تنظم عملية الانتاج السلعى المعم generalized Commodity Production وتؤدى سيطرة طبقة المزارعين الرأسماليين على النشاط الرأسمالى الى تدعيم ثورتها الاقتصادية الى درجة قد تجد معها الحكومة المركزية صعوبة فى السيطرة عليها أو فرض الضرائب على نشاطها الرأسمالى . وفصلا عن هذا ، فإن هذه الطبقة البرجوازية المحلية تدعم قوتها الاقتصادية من خلال احكام سيطرتها على أجهزة صنع القرارات المحلية والتى تشرف عليها الدولة . وهكذا يظهر قدر كبير من الترابط بين التحكم الاقتصادى والتحكم السياسى على المستوى المحلى ، وهو أمر يفرضه أولا وأخيرا دخول المجتمع الريفى فى نطاق النسق العالمى ، منذ أن تخللته علاقات السوق والانفتاح السلعى .

ولقد دخلت منطقة الشرق الأوسط فى نطاق اهتمام الباحثين المتأثرين بنظرية التبعية ، خاصة آراء والشنتين . وقد جاء هذا الاهتمام من بعض تلاميذ والشنتين من الأتراك الذين بدأوا اهتماما بإعادة كتابة تاريخ الامبراطورية العثمانية (٥١) ، بحيث يبرز هذا التاريخ الطريقة التى تكاملت بها الامبراطورية - كنظام عالمى سياسى - مع النسق العالمى . ولقد كتب احد هؤلاء دراسة حول تحليل نمط الانتاج الآسيوى داخل الامبراطورية العثمانية على اثر تكاملها مع النسق العالمى (٥٢) . فمع بداية هذا التكامل

(٥١) ظهر هذا الاهتمام فى المقال التالى :

H. Islamoglu and Coglar Keyder, «Agenda for Ottoman History» Review, Vol. 1. No. 1, Summer, 1977. p. 55 ff.

Caglar Keyder, «The Dissolution of the Asiatic Mode of Production», Economy and Society, Vol, 5, 1976. (٥٢)

ظهرت تناقضات داخل نمط الانتاج الآسيوى أدت بدورها الى نمو الاقطاع على المستوى المحلى عندما اكتسب ممثلو الحكومة المركزية المحليين القوة التى تمكنهم من السيطرة على الأرض . على أن وجود السلطة المركزية نفسها متمثلة فى الدولة قد ساعد على أن يتكامل النسق برمته مع السوق العالمية الرأسمالية ، حيث سهل عملية نقل الفائض الى الخارج . وقد ساعد على هذه العملية حاجة الدولة الى التجارة الخارجية (تصدير المواد الخام واستيراد المواد المصنعة) . ولقد انتهى الأمر بأن تحل نمط الانتاج الآسيوى ، وتحول الى نمط رأسمالى ، واختفى دور الدولة كسلطة مركزية فى نمط الانتاج الآسيوى ، وأصبحت تمثل النظام العالمى وتسهل عملية التبعية القائمة .

ولقد قام الآن ريتشاردس Alan Richards - وهو من نفس جماعة والنشتين - بتحليل تاريخ مصر الاجتماعى فى القرن التاسع عشر وفقاً لهذا المنظور الجديد ، أعنى التكامل مع النظام العالمى وما صاحب هذا التكامل من تراكم بدائى لفائض القيمة (٥٢) . ومن الطبيعى أن يؤدى به تحليل من هذا النوع الى مناقشة للطبقات فى المجتمع الريفى فى فترات مختلفة سابقة ولاحقة على خضوع مصر للنظام العالمى الرأسمالى ، فضلاً عن ربط هذه الأبنية الطبقيّة بعلاقات الانتاج السائدة والوظيفة التى تؤديها فى تقسيم العمل الدولى .

فلقد كانت مصر قبل أن تخضع للنظام الرأسمالى العالمى خاضعة لنظام عالمى من نوع آخر هو الامبراطورية العثمانية . ولقد لعبت التجارة المصرية دوراً هاماً بالنسبة لهذه الامبراطورية ، حيث كانت تزودها بالمواد الغذائية ، والمنسوجات والمواد الخام ، فضلاً عن دورها كم منطقة انتقالية لنقل البن والسلع الأخرى الى الامبراطورية . ولقد أدت المنافسة الأوروبية (المصاحبة للنسق الاقتصادى العالمى الجديد) ، فضلاً عن الحاح الطبقات الحاكمة فى طلب العائد

Alan R. Richards, «Primitive Accumulation in Egypt, (٥٣) 1798-1882», Review, Vol. 1, No. 2, 1977, pp. 3-49.

التنقدي الى حالة من الركود تلتها أزمة في النظام الامبراطوري ، الأمر الذي دفعه الى اعطاء مزيد من الحرية لمكوناته المحلية فيما يتعلق بتنظيم الادارة . وتجسد ذلك في مصر في نظام الالتزام الذي قوى الممالك من جديد وارحق كاهل الفلاحين من فرط عنائهم في دفع الضرائب . وبالرغم من أن محمد على لم يدخل علاقات انتاج رأسمالية (بمعنى الاعتماد على الملكية الخاصة للأرض وخلق طبقة معدمة وسوق للعمل المأجور) ، إلا أنه ساهم في ظهور هذه العلاقات . ففي عامي ١٨٣٦ - ١٨٣٧ اضطر محمد على تحت ضغوط خارجية من بريطانيا وضغوط الأزمة النقدية وهرب الفلاحين من الأرض الى التخلي عن جزء من سيطرته المركزية على الأرض فظهرت العهد والابعاديات والجفالك وكلها ساهمت في خلق طبقة من كبار الملاك وقوت الطبقة الوسطى القائمة بالفعل وهي طبقة مشايخ القرى ، وبدأت عملية تجريد الفلاحين الصغار من ممتلكاتهم وتملك القادرين والمتعهدين لهذه الأرض . هذا فضلا عن التغييرات التي أدخلها محمد على على نظام الزراعة وتكنولوجيا الزراعة التي كان أهمها ادخال نظام الري الدائم وادخال زراعة القطن . وهنا بدأت عملية التراكم المبدائي التي ارتبطت ببداية خضوع مصر رسميا لانجلترا عام ١٨٨٢ .

وقد صاحب هذا النمو الرأسمالي بداية تكون طبقات رأسمالية . وقد بدأت مقدمات هذه الطبقات تحت حكم محمد على متمثلة في بدايات طبقة الباشوات وتدعيم طبقة مشايخ القرى . ولقد قويت طبقة الباشوات في الفترة من ١٨٤٨ - ١٨٨٠ ، وكانت تتكون من المصريين والأتراك الذين تملكو اقطاعات من اجود الاراضي وأخصبها وقويت بالتالي فئة مشايخ القرى، وأصبح بعضهم من كبار الملاك وكونوا لانفسهم ثروات طائلة ، وإن كانت لا تعدل تلك التي كونها الباشوات من الأتراك والمصريين . وفي مقابل ذلك فقدت الغالبية الغالبة من الفلاحين أراضيهم تحت وطأة الضغوط التي فرضها تكامل مصر مع النظام العالمي الرأسمالي .

وهكذا يستخلص الباحث أن تكامل مصر مع النظام العالمي في القرن

التاسع عشر قد أدى الى تحويل العلاقات التقنية والاجتماعية للانتاج . ولم تكن العلاقات التى ظهرت علاقات رأسمالية خالصة كما هو الحال فى الانماط الرأسمالية التابعة . واصبحت الوظيفة المنوطة بمصر كدولة تابعة هى تصدير المواد الخام وأهمها على الاطلاق القطن . وفى هذه الظروف أصبحت الطبقة البرجوازية من كبار الباشوات هى الطبقة المسيطرة المنفذة لعلاقة التبعية هذه فساعدوا فى ذلك الطبقة الوسطى من مشايخ القرى الذين ينفذون سياسة هذه الطبقة فى المجتمعات الريفية .

ولقد امتدت نظرية التبعية - بتأثير سمير أمين - الى مصر . وربما تكون دراسة محمود عودة الأخيرة هى الدراسة الامبيريقية الأولى - والوحيدة - فى مصر التى انطلقت من هذا التراث النظرى فى النظر الى القرية والفلاح المصرى (٥٤) . تنطلق دراسة عودة من بعض المقولات النظرية التى طورها بعض انصار نظرية التبعية - خاصة سمير أمين وحمزة غلوى . فالتضيق الاساسية التى تنطلق منها الدراسة تنحصر فى الفكرة التى مفادها أن النمو المتعظم لتكامل دول العالم الثالث فى اطار السوق العالمية قد أدى الى احداث تناقضات فى ابنيتها الداخلية أهمها التداخل بين أساليب انتاجية راكمة رلا رأسمالية وأساليب رأسمالية حديثة . ويدافع البحث عن قضية سمير أمين المتعلقة بسيطرة نمط الانتاج الخارجى (الآسيوى فى المفهوم الماركسى) فى التكوين الاجتماعى ما قبل الرأسمالى . وتمنصل هذا النمط المسيطر مع أنماط هامشية أهمها النمط الاقطاعى . وقد أدى التوسع الرأسمالى الى دخول الرأسمالية كنمط إنتاجى على هذه الانماط ، بحيث أصبحت نمطا مسيطرا وان كانت لم تقض على أى منها نهائيا . ومن هذا المنطلق تتجه الدراسة نحو اختبار قضية أساسية مؤداها أن نمط الانتاج الخارجى ما زال قائما فى

(٥٤) محمود عودة ، الفلاحون والدولة ، دراسة فى أساليب الانتاج والتكوين الاجتماعى للقرية المصرية ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

العلاقات التى تحكم علاقة الفلاح بالدولة رغم التغيرات الشكلية التى تكون قد طرأت على هذه العلاقة ، وأن الرأسمالية لا تظهر الا فى شكل تداول الفائض الذى ينتج فى الغالب من خلال أساليب قبل رأسمالية (٥٥) . ويحاول الباحث أن يختبر هذه القضية على مستويين امبيريين :

١ - مستوى التحليل التاريخى أو ما أسماه بالتحليل الاجتماعى الموسع .
وحاول فيه أن يتتبع الانحلال والتفكك التاريخى لشكل الاستغلال والاستنزاف الخارجى سواء فيما يتعلق بفائض الانتاج الزراعى أو فائض العمل الزراعى وذلك فى اطار ظروف تفكك ملكية الدولة للأرض وما رآكب ذلك من تغيرات طرأت على وظيفة الدولة . ومن أهم الاستخلاصات التى ترتبت على الدراسة التاريخية أن أشكال انتزاع وامتناع فائض الانتاج الزراعى وفائض العمل ما تزال ترتبط بالأساليب قبل الرأسمالية بصرف النظر عن التغيرات الشكلية التى تمخضت عن الملكية الفردية للأرض أو انحلال الجماعة القروية وتفككها أو تطور القطاع الصناعى . أما عملية تداول هذا الفائض - وهى عملية مستقلة عن انتاجه - فانها محكومة بأشكال رأسمالية وبالسوق العالمية فى مجال التجارة الخارجية وتنظيمات رأسمالية الدولة التى تفرض السياسة السعرية وتشرف على كافة أشكال التوزيع من خلال الأجهزة الحكومية والتعاونيات وغير ذلك .

٢ - مستوى التحليل الميدانى أو ما أسماه الباحث التحليل الاجتماعى المصغر أو المحدود : وهى دراسة مركزة لقريبة شمياطس - منوفية .

(٥٥) هذه القضية مشتقة من قراءة دراسة عودة ولم يصرح بها ، فقد ناقش تفاصيل نظرية كثيرة ولم يذكر أى من القضايا التى سيتم اختبارها . غير أن سياق الدراسة الامبيريقية يوحى بالقضية التى أوردتها قبل هذه الإشارة .

وقد تركّز التحليل هنا على العلاقة بالأرض حيث كشف عن العوامل التي ما تزال تعوق تحول الأرض إلى سلعة للتداول ، فضلا عن وجود أشكال أخرى غير التداول السلعي هي الإيجار والرهن . وأدوات الإنتاج حيث كشف عن ركزها ، وأشكال العمل حيث كشف عن وجود أشكال للعمل غير المأجور ، والحرف حيث كشف عن وجودها في شكلها التقليدي برغم الاعتماد على السوق . والواضح من اتجاه التحليل أن الباحث يريد - وأن كان لم يذكر ذلك صراحة - أن يكشف عن تردى أساليب الإنتاج في مجاهل ما قبل الرأسمالية ، وهو استنتاج يتفق مع ما أكدته من أن إنتاج الفائض يتم بطريق غير رأسمالي .

ومن النتائج الفرعية للدراسة الكشف عن وجود شريحة قابلة العدد من أغنياء الفلاحين تعمل بإنتاج السلع النقدية التي تعتمد على العمل المأجور . وتعمل على استمرار أنماط استهلاكية مظهرية ، في مقابل نمط تقليدي ينخرط فيه صغار ومتوسطو الملاك ويعتمد على العمل الأسرى في الغالب ويهتم بإنتاج المحصولات المعيشية (٥٦) . وتسيطر الفئة الأولى من أغنياء الفلاحين على الأجهزة السياسية في القرية وهي حلقة الوصل بينها وبين المجتمع الخارجى .

ويتضح من هذا العرض مدى الاهتمام والانتشار اللذين حظيت بهما نظرية التبعية ، ومدى التحدى الذى قدمته للأطر النظرية القديمة في النظر إلى البناء الاجتماعى في المجتمعات المتخلفة . والسؤال الآن ما هى إمكانات هذه النظرية في فهم هذه المجتمعات المتخلفة ، وما هى الحدود المفروضة عليها ؟ لننتقل الآن إلى الفقرة الأخيرة من هذا الفصل الخاصة بالتحليل النقدى .

(٥٦) يثير هذا الاستنتاج خواطر نقدية تتصل بالتحليل الثنائى الذى تسعى الدراسة إلى رفضه ، وبعلاقته بالاستنتاج القائل بأن الفائض ما يزال ينتج بشكل لارأسمالى .

رابعاً : نقد نظرية التبعية

مما لا شك فيه أن نظرية التبعية قد ساهمت في فهم جوانب عديدة من البناء الاجتماعي لمجتمعات العالم الثالث ، وقربت الى الأذهان الصورة الحقيقية التي يتشكل بها هذا البناء . غير أن هذا لا يعنى أن هذه النظرية تتمتع بالصدق الامبيريقى الخالص ، أو أنه ليست هناك حدود مفروضة على أسلوب تفسيرها النظرى . فالحق أن نظرية التبعية كانت وما تزال هدفاً لنقد مرير . ولم يأت هذا النقد فقط من الدارسين الليبراليين المتناقضين مع أفكار نظرية التبعية ، وإنما أتى أيضاً من الماركسيين وهن المشتغلين بالسياسة (من الشيوعيين ، والماويين والتروتسكيين) وكما قرر فرانك نفسه (٥٧) . ولا أنوى هنا أن أكرر النقد الذى وجه لهذه النظرية من قبل ، وإن كنت سألجأ الى بعض منه لتدعيم الفكرة التى أطرحها هنا والتى مؤداها أن نظرية التبعية تقدم ضرباً من التفسير يقوم على الرد النظرى reductionism وهى لا تقدم سوى تحليل جزئى للبناء الاجتماعى للدول التابعة ، وقد أدى بها ذلك الى إهمال عملية التخلص من تأثير الاستعمار decolonialization أو عملية التخلص من التبعية deperipheralization . وأفضل القول حول هذه الفكرة فى العناصر التالية :

١ - من الواضح أن نظرية التبعية قد أرجعت الأبنية الاجتماعية للعالم الثالث ، وهى أبنية ذات خبرات تاريخية متباينة ، الى عملية واحدة . هى عملية التجارة والتبادل على مستوى عالمى . ولقد أدى ذلك الى شكل من أشكال الرد النظرى ظهر على مستويين : الأول : الاصرار على مفهوم النسق العالمى على أنه وحدة التحليل الأساسية ، وعدم

A.G. Frank, «Dependence is Dead, Long Live Dependency (٥٧) and class Struggle : An answer to Critics» World Development, Vol. 5. No. 4, 1977. p. 358.

الاهتمام - بل رفض - الانساق الصغرى كوحداث للتحويل ، الامر
الذى يجعل من الصعوبة بمكان فهم الديناميات الداخية للمجتمع
التابع . والثانى : الاهتمام المبالغ فيه بالعلاقات الاقتصادية مع اهمال
العلاقات الاجتماعية الثقافية (٥٨) .

والمحقق أن محاولة ربط كل صغيرة وكبيرة في البلدان المتخلفة بالنسق
العالمى يحتاج الى جهد هائل ، والى سنوات طويلة من التقصى والبحث في
بإدان عديدة في فترات تاريخية مختلفة . فضلا عن أن مثل هذه المحاولة قد
تثير تفاصيل عديدة قد تؤدى بالباحثين الى اهمال مشكلات العالم الثالث
أصلا . وقد حدث ذلك بالفعل في تحليلات رواد نظرية التبعية - خاصة
والشنتين وفرانك في أعماله الأخيرة . فقد ظهر هنا اهتمام بتحليل نمو
المجتمعات الغربية وفترات الثورة والكساد والرخاء التى تعرضت لها ، وهى
تفاصيل لا تهتم الباحثين في العالم الثالث حتى وان سلموا بأن تاريخ هذا
العالم المتخلف جزء لا يتجزأ من تاريخ العالم كله . وكما أكد أحد النقاد فإن
هذا الوضع يلقى ظلالة على الصدق الامبيريقى لهذه النظرية . ففى غياب
معلومات مفصلة عن كل اقليم من اقاليم العالم الثالث تصبح التأكيدات
النظرية المشتقة من خلال الاستدلال موضع شك كبير (٥٩) .

(٥٨) أكد أحد النقاد هذين المستويين من الرد النظرى في أعمال والشنتين ،
حيث ذهب الى أن كتاب والشنتين عن « النظام العالمى الحديث » يقرم
على مستويين من الرد : رد البناء الاقتصادى - الاجتماعى الى السوق
العالمية ورد البناء السياسى للدولة الى مصالح اقتصادية . انظر :

T. Skocpl, « Wallerstein's World Capitalist System :
A Theoretical and Historical critique » A.J.S., Vol. 82, No.
5, p. 1079.

A. Portes, op. cit, p. 79.

(٥٩)

ولقد أدى ذلك الرد النظرى الى أن ينظر أصحاب نظرية التبعية الى كل شىء فى العالم الثالث فى ضوء الرأسمالية والتوسع الرأسمالى . هذا فضلا عن أن فكرة الرأسمالية نفسها - وكما أشار ارنست لكلا Ernest Laclau - قد استخدمت بشكل عام وموسع بحيث لا يمكن رؤية أى تناقضات فى البناء التابع الا ذلك الخاص بالتوسع الرأسمالى ، فأسس التخلف كامنة فى هذا التوسع دون العلاقات الانتاجية السائدة وما تفرزه من تناقضات . وإذا بدانا من تلك الأخيرة ورفضنا اتخاذ مفهوم الرأسمالية والتوسع «كأكليشي» ، يطبق على كل شىء ، اذا فعلنا ذلك فان أول شىء سنرفضه هو وجود شكل واحد للتناقض (٦٠) وهو ما تؤكد عليه نظرية التبعية فى فهمها للرأسمالية والتوسع الرأسمالى . وأشار فيما يلى الى اثنين من التناقضات التى لم نستطع نظرية التبعية أن تبرزها فى تحليلاتها .

(أ) التناقض الكامن فى وجود أشكال للنتاج ما قبل الرأسمالى كالقطاع مثلا . والقول بوجود شكل للاقطاع أو أى شكل آخر قبل رأسمالى لا يعنى التمسك برؤية ثنائية على ما ذهب فرانك ، بل انه يكشف عن الحقيقة التى مؤداها أن علاقة التبعية تولد تناقضا بين النمو البرجوازي فى المركز والتخلف الاقطاعي فى التوايح (٦١) .

(ب) التناقضات الكامنة فى البناء الطبقي التى لا يمكن أن تظهر من خلال تعريف الرأسمالية بانها علاقات السوق . فقد ذهب برنر Brener الى القول بأن انصار نظرية التبعية قد فشلوا فى تفسير الأسلوب الذى من خلاله يحدد البناء الطبقي مجرى

E. Laclau, «Feudalism and Capitalism in Latin America», (٦٠).
N.L.R. No. 69, May-June, 1971, p. 34.
Ibid., p. 31. (٦١)

علاقات التخلف ، أو الطريقة التى ظهرت بها الطبقات أصلا (٦٢) .
 فضلا عن ذلك فإن اتخاذ هذا التعريف للرأسمالية قد جعل
 الباحثين هنا يركزون على الطبقة البرجوازية دون غيرها من
 الطبقات . فلم تظهر أى تحليلات للطبقة الوسطى أو الطبقة
 العاملة . كما لم تظهر أى تحليلات أفقية عميقة ، بحيث ظهر
 النموذج النظرى الذى قدموه - وكما ذهب تونى بارنيت
 Tonny Barnett فى نقده لنظرية فرانك - وكأنه نموذج
 راسى لا ينظر الى البناء الاجتماعى الا كناقل للفائض من النقطة
 (أ) الى النقطة (ب) دون الاهتمام بالواقع الاجتماعى السياسى
 الذى يحتاج فهمه الى نموذج أقل ميكانيكية من هذا (٦٢) .

٢ - ولقد أدى هذا الرد النظرى الى إهمال تحليل الجوانب الثقافية في
 المجتمعات التابعة . حقيقة أن كل الباحثين هنا قد أشاروا الى أن
 البناء الفوقى في المجتمع التابع يتحدد من خلال علاقة التبعية . غير
 أن تحليلاتهم لهذا البناء قد انصببت على الدولة . وقد قدم حمزة علوى
 مفهومه الثاقب عن « تضخم » overdevelopment البناء الفوقى
 في المجتمع التابع ، غير أنه لم يقدم أى تحليلات لمظاهر هذا التضخم
 الا فيما يتعلق بنظام الدولة . ولم يشر ويشاركه في ذلك كل أنصار
 نظرية التبعية - الى مواقف الصراع الثقافى وديناميات التوجيهات
 القيمية ودورها في استمرار المجتمع التابع . بل ان إهمال العناصر
 القيمية والثقافية قد أدى بهم الى تقديم تفسيرات ميكانيكية لنظام

R. Brenner, «The Origin of Capitalist Development; A Critique of the Neo-Smithian Marxism», N.L.R., No. 104, 1979, p. 27. (٦٢)

T. Barnett, «The Gezira Scheme : Production of Cotton and Reproduction of Underdevelopment», in Oxał et al (eds.) op. cit., p. 183. (٦٣)

الدولة وجماعات الصفوة حيث تم ردها بشكل ميكانيكى الى الاسس الاقتصادية المرتبطة بالتوسع الرأسمالى ، فضلا عن فشلهم فى تقديم تفسير مقنع للتغير السياسى وعدم الاستقرار السياسى . حقيقة ان هناك اشارات الى التغير وعدم الاستقرار السياسى ولكن هذه الاشارات تستخدم كوسيلة لتبرير علاقة التخلف والتبعية القائمة ، وكأن كل شيء لا يمكن تفسيره - ولا هو جدير بالاشارة - اذا لم يبرز علاقة التبعية ويلقى ضوءا على وجودها .

ويمكن لنظرية التبعية ان تقلل من مستوى الرد النظرى اذا ما استناعت ان تستوعب دراسة القيم والثقافة بوجه عام ، وعلاقة هذه الثقافة بالعلاقات الطبقية ، والاسلوب الذى تنتشر به الثقافة الحديثة ، والجماعات التى تنتشرها ، واولا وقبل كل شيء نوعية هذه الثقافة وتأثيرها على مستويات الوعى لدى الطبقات المتلقية لها . ومن شأن هذه الدراسة ان تلقى الضوء على الدور الذى تلعبه القيم الحديثة - نوعية هذه القيم ودرجة تأثيرها على الوعى السياسى - فى تعضيد التبعية . واخيرا ، اذا كانت نظرية التبعية قد ظهرت فى مقابل الاتجاه التعددى الوظيفى الذى يهتم اهتماما بالغا بالقيم فان هذه النظرية سوف تبقى غير مكتملة اذا لم تقدم تحليلا وافيا للقيم يقابل التحليل الذى قدمه الاتجاه النظرى الذى ظهرت نظرية التبعية لنقده . ورفضه .

٣ - وتبقى بعد ذلك المسألة الهامة المتعلقة بالتخلص من آثار التبعية والاستعمار . فمن الواضح ان نظرية التبعية قد وصفت التبعية والتخلف وكأنهما أمر حتمى لا فرار منه *Fait accompli* . حقيقة أنهم يعتبرون أن نظريتهم تهدف أساسا إلى التخلص من هذه العلاقة أو خلق الوعى الذى يمكن دول العالم الثالث من التخلص منها ، والبدء فى عملية تحول بنائى . ولكن تأكيدهم على التأثير الإضافى للنسق العالمى، والتقليل من دور الدول الاشتراكية فى كسر حدة السيطرة التى يتمتع

بها هذا النسق العالمى ، فضلا عن اهمال عمليات التغيير والثورات الداخلية التى حاولت أن تحرر بعض بلدان العالم الثالث من ربكة الاستعمار (ينظر الى هذه الثورات فى الغالب على أنها نتاج لضرورات عملية التبعية) كل هذه الأشياء تظهر مشكلة التبعية وكأنها مشكلة غير قابلة للحل ، وأنه لا مخرج من هذه العلاقة وهذا التخلف (وهو أمر يلقى فى حد ذاته ظلالة أيديولوجية على النظرية) . وأفضل القول حول هذه النقطة على النحو التالى :

(أ) لقد اعتبر علماء التبعية الانظمة الاشتراكية جزءا من النسق العالمى . ولقد صنفت هذه الانظمة على أنها أشباه توابع يسود فيها شكل من أشكال رأسمالية الدولة . وإذا كانت هذه المجتمعات قد قامت أساسا على اثر ثورات حاربت الرأسمالية ، فإن القول بأن هذه الانظمة جزء من النسق الرأسمالى العالمى يتضمن القول بأن أى انحراف عن مسار تقسيم العمل الدولى سوف لا يؤدي الى شيء الا لهذا التقسيم ذاته . وفى هذه الحالة فإن المضامين الأيديولوجية الكامنة فى مثل هذا النوع من التحليل قد تتهم على أنها لا تختلف عن المضامين الأيديولوجية الكامنة فى تصور رستو - مثلا - عن المجتمع ما بعد الصناعى الذى تتشابه فيه الدول المتقدمة سواء أكانت اشتراكية أم رأسمالية . وقد يدفع الباحثون فى التبعية هذا النقد بالقول بأنهم فى الوقت الذى يصفون فيه التأثير الصناعى للنسق العالمى، فإنهم يشخصون أزمة هذا النسق . ويبدو مثل هذا القول غريبا إذا كانوا هم أنفسهم يعرضون - فى تحليلاتهم - للأساليب العديدة التى تخلص بها هذا النسق من أزماته التاريخية، هذا فضلا عن أن كلمة الأزمة فى حد ذاتها لاتعنى أن هذا النسق سوف يفتهى ، بل أنها تتضمن إمكانية أن يتخلص منها النسق ذات يوم . ولقد أشار سمير أمين الى ذلك

بالفعل عندما أكد أن النسق العالمى يستطيع أن يتغلب على أى أزمة ، ولن يتعرض مثل هذا النسق لازمة تؤدى به نهائيا (٦٤) .

(ب) ترتب على إهمال العمليات التاريخية المحلية - والتي قد تكون الثورة جزءا منها - إذ عرفت التبعية بطريقة تبدو غير مسوغة من الناحية المنطقية . وقد ذهب سانجايا لال Sanjaya Lall في هذا الصدد إلى القول بأن التبعية قد تم تعريفها بطريقة دائرية : فحول العالم الثالث فقيرة لأنها تابعة ، وهى تابعة لأنها فقيرة . وفى هذه الحالة فإن الباحثين فى التبعية يميلون إلى الربط بين التبعية وبين بعض الخصائص التى لا يرغبون فيها أو لا يحبونها (٦٥) . ولقد انبرى لال لتوضيح الحقيقة التى مؤداها أن خصائص التبعية كما حددها الباحثون هنا توجد فى الدول غير التابعة ، وأن العوامل التى يعتقد الباحثون أنها تؤدى إلى التخلف لا توجد فى كل المجتمعات التابعة ، وهى توجد أيضا فى بعض المجتمعات غير التابعة .

ولقد ترتب على هذا أن أسبغت على البلدان التابعة خصائص ليست خصائص عامة توجد فى كل منها ، وفى نفس الوقت أهملت خصائص أخرى ربما يكون أهمها جميعا عملية التحرر من التبعية وآثار الاستعمار . فاذا

S. Amin, 1974, p. 89.

(٦٤)

(٦٥) ذهب لال إلى القول بأن تعريفا مثنعا للتبعية يجب أن يقوم على محكين : (١) أن يحدد بعض خصائص الاقتصاد التابع التى لا توجد فى الدول غير التابعة ، (٢) أن يتم توضيح حقيقة أن هذه الخصائص تؤثر تأثيرا عكسيا على مجرى التطور . انظر :

Sanjaya Lall, «Is Dependence a Useful Concept in Analysing Underdevelopment», **WD.**, Vol. 3, Nos 1-2, 1975, p. 800

كانت عملية التبعية يمكن اثباتها تاريخيا ، فان العملية المقابلة المتصلة بالتخلص من التبعية يمكن اثباتها بنفس القدر . فلقد خاضعت شعوب العالم الثالث حروب تحرير وتحرر مريرة ، ولقد نجح بعضها بالفعل في التخلص من علاقة التبعية ، وكون أن هذه الدول تحتفظ بعلاقات تجارية مع دول أخرى لا يعنى أنها دول تابعة بحال من الأحوال . ويبدو أن عملية التبعية والتحرر منها عمليتان يربطهما جدل تاريخي . وفي هذه الحالة فان ما نحتاجه - وكما قرر جاك برك Berques بحق - هو أن نجيب على السؤال التالي : كيف يظهر التحرر جدليا من قلب الاستعمار والتبعية ؟ (٦٦) . وفي هذه الحالة فاننا سوف نكون قادرين لا على أن نصور التخلف تصويرا حقيقيا ولكن على ادراك الحقيقة الجوهرية التي مؤداها أن لدول العالم الثالث تاريخها الخاص ، ولا يعد تاريخها مجرد هامش على تاريخ الغرب كما تقرر نظرية التبعية .

J. Berque, *Egypt : Imperialism and Revolution* Trans (٦٦) by J. Stewart, Faber and Faber, London, 1976, 1st published in France, 1972, p. 29.